

Distr.: General  
13 December 2016  
Arabic  
Original: French



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس اللجنة من  
الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته مجلس الأمن في  
٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ويطلب فيه إلى الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة المنشأة عملاً  
بالقرار المذكور تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذه.

وفي هذا الصدد، أحيل إليكم طيه التقرير الصادر في ٢٠ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠١٦ عن حكومة جمهورية هايتي (انظر المرفق).

(توقيع) دينيس ريجيس

السفير،

الممثل الدائم لهايتي

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة

تقرير هايتي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

لا تمتلك حكومة جمهورية هايتي أسلحة دمار شامل، ولا نية لديها في امتلاكها.

ولم تأذن حكومة جمهورية هايتي قط بأن يتم في إقليمها أو مياها الإقليمية عبور أسلحة دمار شامل أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها أو استحداثها، وهي لا تنوي الإذن بذلك. وقد تلقت جميع الهيئات الحكومية وأجهزة مراقبة الحدود، بما في ذلك دائرة الجمارك والمهجرة وخفر السواحل، أوامر ببذل كل ما في وسعها لمنع هذه الممارسات.

وتدعم حكومة جمهورية هايتي كل ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في مجال نزع السلاح بهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية. ويندرج ذلك في إطار تصديقها على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية وتنفيذها، ولا سيما ما يلي:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛
- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛
- معاهدة الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، وقعت هايتي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ معاهدة تجارة الأسلحة، المعتمدة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كما وقعت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، المعتمدة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

وإدراكا لضرورة الإسهام في مكافحة انتشار هذه الأسلحة، أبرمت حكومة جمهورية هايتي اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن حكومة جمهورية هايتي لم تسمح قط بارتكاب أعمال إرهابية أو بتمويل أنشطة إرهابية في إقليمها، ولا تنوي القيام بذلك، وهي تدعم جميع الجهود الدولية في هذا الشأن من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية واعتماد صكوك قانونية وطنية، ولا سيما ما يلي:

- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون (المرسوم المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٨٠)؛
- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (المرسوم المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)؛
- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (المرسوم المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤)؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، الموقعة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (المرسوم المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (المرسوم المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المرسوم المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧)؛
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (المرسوم المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛
- وحدة مكافحة الفساد، وهي هيئة إدارية أنشئت بموجب القرار المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛
- القانون المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن الاختطاف والاحتجاز وأخذ الرهائن؛
- قانون ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن غسل العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى؛
- القانون المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن مراقبة وشمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛
- القانون المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتركز حكومة جمهورية هايتي على تعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وتقوم باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحة أعمال الإرهاب وتمويله، وتعزز إعادة النظر في هذه التدابير لتكييفها مع المستجدات. وعلاوة على ذلك، فإنها تقوم بعقد اجتماعات منتظمة مع جميع الهيئات الوطنية المختصة، وتنفيذ حملة توعية في أوساط الشباب بغية الوفاء بالالتزامات الدولية في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وأخيرا، فإن حكومة جمهورية هايتي تعترم التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.